S240615

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

بيـان

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تنفي ادعاءات النظام السوري في حادثتين طلب التحقيق فيهما

5 هجمات نفت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ادعاءات النظام السوري عنها، والشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تجدد مطالبها بعدم استنزاف موارد المنظمة في مزاعم نظام ثبت بشكل قاطع استخدامه المتكرر للأسلحة الكيميائية وقتل شعبه بها

الإثنين 24 حزيران 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

صدر الثلاثاء 11/ حزيران/ 2024 تقرير بعثة تقصي الحقائق (FFM) التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والتي تتضمن ولايتها تحديد ما إذا كانت مواد كيميائية سامَّة قد تم استخدامها كأسلحة في سوريا أم لا، ولا تشمل ولايتها تحديد من المسؤول عن تنفيذ أية هجمات مزعومة بأسلحة كيميائية، والتقرير حقق في هجومين مزعومين أبلغت عنهما الحكومة التابعة للنظام السوري الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وطلبت منها التحقيق في الحادثتين. وكانت تفاصيل الادعاء على النحو التالي:

- **في 21/ أيلول/ 2017**، أبلغت حكومة النظام السوري أنَّ تنظيم داعش نفَّذ هجوماً عبر ذخائر تحوي على غازات سامَّة غير معروفة، في 9/ آب/ 2017، قرب قرية قليب الثور شرق مدينة السلمية في ريف حماة؛ مما تسبب في ظهور أعراض اختناق وإغماء على عدد من جنود الجيش التابع للنظام السوري.

- **في 24/ تشرين الثاني/ 2017**، أبلغت حكومة النظام السوري أنَّ هجوماً باستخدام قذائف هاون تحوي غازات سامة في 8/ تشرين الثاني/ 2017، استهدف موقعاً تابعاً لجيش النظام السوري، في منطقة البليل، في محيط مدينة صوران في محافظة حماة.

استعرض التقرير ما خلصت إليه تحقيقات بعثة تقصي الحقائق عن الهجومين المزعومين، والتي استمرت طيلة المدة منذ أيلول/ 2017 حتى تاريخ إصداره. وذكر أنَّ البعثة قامت بزيارات ميدانية إلى مواقع ذات صلة بالحوادث المبلغ عنها، وإجراء مقابلات مع شهود وضحايا الهجومين المزعومين، كما قامت بمراجعة وتحليل الصور وتسجيلات الفيديو والوثائق المقدمة من حكومة النظام السوري، ومراجعة المواد مفتوحة المصدر.

وأشار التقرير إلى أنَّه وبعد فحص وتحليل جميع المعلومات والوثائق المقدمة من العاملين في المجال الطبي، لا تستطيع بعثة تقصي الحقائق تقديم تقييم سمّي للتعرض المبلغ عنه، وخلصَ التقرير إلى أنَّ المعلومات التي تم الحصول عليها وتحليلها وفقاً لولاية بعثة تقصي الحقائق لم توفر أسباباً معقولة لبعثة تقصي الحقائق لتحديد أنَّ المواد الكيميائية السامَّة قد استخدمت كسلاح في الحادثتين المبلغ عنهما في ريف حماة في الجمهورية العربية السورية، في قليب الثور في 9/ آب، وفي البليل في 8/ تشرين الثاني من عام 2017.

وأوضحت بعثة تقصي الحقائق في تقريرها أنَّها واجهت تحديات في تأكيد المعلومات التي تم جمعها حول الحادثة، من بينها أنَّها لم تجد أي صور أو مقاطع مصورة لمواقع الحوادث المبلغ عنها، كما لم يتم تضمين (في الوثائق والمراسلات المقدمة من الحكومة) أي عمليات تفتيش أو صور أو مقاطع مصورة للذخائر المزعوم استخدامها، ولم يتم جمع أية عينات بيئية، بما في ذلك ملابس الضحايا، كما لم يتم اجراء فحوصات دم لعينات مأخوذة من المصابين وقت الهجوم، ولم يتم توفير هذه العينات لبعثة تقصي الحقائق. إضافة إلى تعارض بين روايات الشهود والسجلات الطبية فيما يتعلق بإصابات رضحية ناتجة عن الرصاص والشظايا. كما لم يكن هناك وصف دقيق لـ "الغازات السامة" المبلغ عن استخدامها. واستناداً إلى تحليل المعلومات والوثائق لا تستطيع بعثة تقصي الحقائق تقديم تقييم سمّي للتعرض المبلغ عنه.

تشير الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنَّ بعثة تقصي الحقائق كانت قد أصدرت تقريرين اثنين في 28/ حزيران/ 2023، وفي 22/ شباط/ 2024، استعرضا نتائج تحقيقات البعثة في هجومين اثنين في خربة المصاصنة في ريف حماة وهجوم واحد في مخيم اليرموك جنوب العاصمة دمشق (على الترتيب)، وبإضافة الهجومين اللذين تناولهما التقرير الأخير، الذي يتناوله هذا البيان، يصبح لدينا 5 هجمات مزعومة أبلغت عنهما الحكومة التابعة للنظام السوري الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وقد خلصت التقارير التي حققت فيها جميعاً إلى أنَّ المعلومات التي تم الحصول عليها وتحليلها وفقاً لولاية بعثة تقصي الحقائق لم توفر أسباباً معقولة للبعثة لتحديد أنَّ المواد الكيميائية السامَّة قد استخدمت كسلاح في هذه الحوادث المُبلغ عنها. وكنا قد أصدرنا بيانين تعقيباً على التقريرين السابقين، وطالبنا فيهما منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بعدم إضاعة الوقت والجهد والموارد المحدودة على ادعاءات النظام السوري. ونجدد توصيتنا هذه الآن بعد إصدار التقرير الأخير، الذي ثبت فيه أيضاً خداع النظام السوري وتبديده لجهد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووقتها ومواردها.

وقد كان فريق التحقيق وتحديد المسؤولية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتي تتضمن ولايته تحديد الجهة المسؤولة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الهجمات التي أثبتت بعثة تقصي الحقائق استخدام الأسلحة الكيميائية فيها قد أصدر أربعة تقارير حيث أصدر تقريره الأول في 8/ نيسان/ 2020، والذي خلص إلى أنَّ النظام السوري استخدم الأسلحة الكيميائية في 3 حوادث مختلفة في مدينة اللطامنة، وقد أصدرنا بياناً في هذا الخصوص، ثم أصدر تقريره الثاني في 12/ نيسان/ 2021، والذي خلص إلى أنَّ النظام السوري استخدم الأسلحة الكيميائية في الهجوم على مدينة سراقب في 4/ شباط/ 2018، وقد أصدرنا بياناً في هذا الخصوص. فيما أصدر تقريره الثالث في 27/ كانون الثاني/ 2023، والذي خلص إلى مسؤولية النظام السوري عن هجوم دوما الكيميائي في 7/ نيسان/ 2018، وقد أصدرنا بياناً في هذا الخصوص. وأصدر تقريره الرابع في 23/ شباط/ 2024، والذي خلص إلى تنفيذ تنظيم داعش هجوماً على مدينة مارع في محافظة حلب في 1/ أيلول/ 2015، وقد أصدرنا بياناً في هذا الخصوص.

وكانت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان قد وقَّعت في كانون الثاني من عام 2020 وثيقة مبادئ التعاون مع فريق التحقيق وتحديد مسؤولية الهجمات (IIT) في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)،كما تشارك البيانات من أجل المساهمة في التحقيقات في الحوادث التي يقوم بها الفريق حالياً وفي المستقبل، وتعتبر أحد المصادر الأساسية في التقارير الصادرة عنه، وذلك كون الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تمتلك قاعدة بيانات واسعة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.

وقد وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تنفيذ النظام السوري **217 هجوماً كيميائياً** على المحافظات السورية منذ أول استخدام موثَّق لدينا لهذا السلاح في 23/ كانون الأول/ 2012 حتى حزيران/ 2024، تسبَّبت في مقتل 1514 شخصاً يتوزعون إلى:

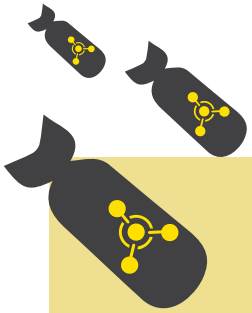

- **1413 مدنياً**، بينهم 214 طفلاً، و262 سيدة (أنثى بالغة).
- **94 من مقاتلي المعارضة المسلحة.**
- **7 أسرى من قوات النظام السوري** كانوا في سجون المعارضة المسلحة.

كما تسبَّبت في إصابة **11080 شخصاً** بينهم **5 أسرى** من قوات النظام السوري كانوا في سجون المعارضة المسلحة.

فيما وثَّقت تنفيذ تنظيم داعش **5 هجمات كيميائية** منذ تأسيسه في 9/ نيسان/ 2013 حتى حزيران/ 2024، كانت جميعها في محافظة حلب، تسببت في إصابة **132 شخصاً**.

بناء على تقارير فريق التحقيق وتحديد المسؤولية، وعلى تقارير البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وعلى قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان نوصي أن لا تستنزف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مواردها المحدودة، وبشكل خاص بعد تخفيض حجم التمويل الممنوح لها، على ادعاءات نظام ثبت بشكل لا يقبل الشك فيه قتله لشعبه عبر الأسلحة الكيميائية بشكل منهجي ومتكرر، مما يُشكِّل جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب، وارتكاب هذه الجرائم يسقط الشرعية عن أية حكومة منتخبة، فضلاً عن نظام جاء عبر انتخابات غير شرعية وبقوة الأجهزة الأمنية.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org